اختصاصيى المعلومات أو مرشدى المراجع، فضلا عن المناقشة اللاحقة بين جماعة الطلاب، ولا ينبغى أن ننسى فى هذا الموقف ما يمكن أن تؤديه التكليفات التى يطلبها الأساتذة من الطلاب.."

وربما يجد المرء فى هذه الرؤية لموقع تعليم التقييم النقدى أمرا لاخلاف عليه، لكن الخلاف يأتى من توارى المقررات الموضوعية فى المنهج الدراسى واختصارها فى "الاستدراك" الخاص بالتكليفات كما نراه فيما نقلنا عن "بدر"*، وقد يعكس ذلك معالجة عملية للموقف الحالى، الذى تنفصل فيه أنشطة المكتبات وبخاصة فى المكتبات المدرسية عندنا عن تطبيق المنهج الدراسى. ولأننا ندرك أن هذا "الفصل التعسفى" ينبغى ألا يمثل إلا مرحلة عارضه، فإننا مطالبون دوما بالرجوع إلى حقيقة أن "تدريس المهارات المكتبية أو التدريب على استخدام المكتبة ككتلة من المعارف منعزلة عن منهج المدرسة يمكن اعتباره تطبيقا للمنهج التقليدى فى التعليم والذى لا يعنى بالترابط بين الخبرات. وإذا كانت المكتبة تمثل فى المدرسة أحد الأجهزة الرئيسية فى تطبيق المنهج الحديث، فمن الخطأ أن تتبنى فى تدريس الأمور المتصلة بها منهجا ثبت عدم صلاحيته، ولذلك ينبغى أن يكون التدريب وظيفيا بمعنى أن يتكامل هذا التدريب مع استخدمات الفصول لأغراض المنهج.."(٢٣)

وهذا الذى سقناه عن الشيمى (١٩٨٤) فيما يختص بالتكامل بين تطبيق التعليم الببليوجرافى عموما وبين التدريس (الرسمى) لمقرارات المنهج ينطبق بنفس الدرجة على التقييم النقدى للمعلومات، كما أنه يقتضى ــ كأمر طبيعى ــ تكاملا

---

* الحقيقة أن الرجل نبه فى مواضع أخرى من مقاله المستشهَد به إلى الخطأ الماثل فى عزل تعليم المهارات المكتبية أو المعلوماتية عن مقررات المنهج الدراسى. راجع أحمد أنور بدر. محو الأمية المعلوماتية والدخول إلى القرن الحادى والعشرين. الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات مج٣، ع١(شعبان ١٤١٦هـ - يناير ١٩٩٦م)